ولم تسمح طاقة النظم بالحديث عن ظاهرة التضمين أى أداء الفعل معنى فعل آخر يختلف عنه فى اللفظ ولكن اتفاق المعنى يؤدى إلى التوافق فى العمل النحوى أو الاختلاف من حيث التعدى أو اللزوم أو التعدى لأكثر من مفعول ففى باب (ظن وأخواتها) إذا كانت (علم) بمعنى عرف، تعدّت إلى مفعول واحد، كقولك : « علمت زيداً » أى : عرفته، وكذلك إذا كانت (ظنّ) بمعنى اتّهم، تعدّت إلى مفعول واحد، كقولك : «ظننت زيداً». صاغها ابن مالك نظماً فى قوله :

٢١٤ – لعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تُهْمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

(لعِلْم) خبر مقدم وهو بكسر العين وسكون اللام و (عرفان) مضاف إليه على جهة التخصيص (وظن) بكسر النون معطوف على علم و (تهمه) بفتح الهاء مضاف إليه على جهة التخصيص أيضاً و (تعدية) مبتدأ مؤخر وسوغ الابتداء بها تقديم خبرها المجرور عليها أو تعلق لواحد بها أو نعتها بملتزمة و (لواحد) متعلق بتعدية لأنها مصدر عدى و (ملتزمه) بفتح الزاى اسم مفعول نعت لتعدية ولو قال :

تعدية لواحـــد ملتـــزمه *** لعلم عرفـــان وظن تهمه

لكان على الترتيب، وخلاصة البيت أن علم إذا كان بمعنى عرف وهو يكون معناها متعلقاً بالمفرد يتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى : «لاتعلمونهم الله يعلمهم» وأن ظن إذا كانت بمعنى اتهم تتعدى أيضاً إلى مفعول واحد كقولك : « ظننت زيداً على المال أى : اتهمته».

وفى باب نائب الفاعل وهو باب نحوى استغرق الناظم عدداً من الأبيات فى بنية الأفعال المبنية للمفعول الثلاثية وغير الثلاثية وما بدئ منها بألف الوصل وبالرغم من ذلك لم تكن طاقة النظم تتسع لما يريد فحين إذن يقول (شبه ينجلى) بعد تمثيله (اختار وانقاد) فى قوله :

٢٤٩ – وَمَا لِفا بَاعَ لِما الْعَيْنُ تَلِي فِى اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي

(وما) مبتدأ وهو موصول (اسمى) و (لفا) بالقصر للضرورة متعلق بصلة